دور المساعدات الاقتصادية الأمريكية في إدارة أزمة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان خلال عهد أيزنهاور 1953 – 1961 بين الإغاثة الإنسانية والاحتواء السياسي

- طالبة دراسات عليا (دكتوراه)
- ربيعة حسن الحسين
- أ.د اعقيل لطف الله نمير

قسم التاريخ الحديث والمعاصر – كلية الآداب – جامعة حمص

الملخص

خلال فترة رئاسة دوايت أيزنهاور من عام 1953 إلى عام 1961 شهد الشرق الأوسط تحولات كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية خاصة مع انتشار الحرب الباردة ومحاولات احتواء النفوذ السوفييتي والقومية العربية الناصرية، في هذا السياق كانت أزمة اللاجئين الفلسطينيين التي نشأت بعد حرب 1948 تمثل تحدياً إنسانياً وسياسياً كبيراً، حيث تدفق مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى الأردن معظمهم يعيشون في مخيمات فقيرة ويعانون من نقص الخدمات الأساسية فالولايات المتحدة ركزت مساعداتها الاقتصادية على دعم الحكومات في هذين البلدين ليس فقط لتقديم الإغاثة الإنسانية، بل أيضاً لتعزيز الاستقرار السياسي ومنع انتشار الأفكار الجذرية بين اللاجئين الذين كانوا عرضة للتجنيد في حركات معادية للغرب، فقد بدأت المساعدات الأمريكية للأردن بشكل مكثف في عام 1957 بعد أن أعلنت واشنطن أن استقلال الأردن ووحدته مصلحة حيوية لها خاصة بعد انسحاب الدعم البريطاني، حيث قدمت منح دعم ميزانية بلغت 25 مليون دولار في السنة المالية 1957 –

1958 و43 مليون في 1958 – 1959 وكانت هذه الأموال تغطي نحو 28% من نفقات الأردن وتساعد في سد العجز الناتج عن استيعاب اللاجئين الذين شكلوا عبئاً اقتصادياً كبيراً على الموارد المحدودة للبلاد، كما ساهمت في برامج تنموية مثل بناء الطرق والمرافق لكن الجانب السياسي كان واضحاً فالمساعدات كانت تهدف إلى دعم نظام الملك حسين المعتدل ومنع سقوطه تحت تأثير الناصرية أو الشيوعية خاصة مع وجود مجموعات فلسطينية مسلحة داخل الأردن التي كانت تهدد الاستقرار، في لبنان كانت الأوضاع مشابهة حيث كانت المساعدات الأمريكية جزءاً من عقيدة أيزنهاور التي أعلنت في عام 1957 وتعهدت بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية للدول المهددة بالشيوعية خلال أزمة 1958 التي شهدت تمرداً داخلياً طائفياً ارتبط جزئياً بوجود اللاجئين الفلسطينيين الذين ساهموا في التوترات الاجتماعية، وقد قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية لدعم حكومة الرئيس كميل شمعون (Camille Shimon) ومنع انهيارها حيث بلغت المساعدات نحو عشرات الملايين لتحسين الاقتصاد وتقديم خدمات للسكان بما في ذلك اللاجئين، كما أن الولايات المتحدة كانت أكبر ممول لمنظمة الإغاثة والإشغال للاجئين الفلسطينيين أونروا التي أنشئت في عام 1949 حيث ساهمت بنسبة تصل إلى 70% من ميزانيتها في الخمسينات، وكانت تقدم إغاثة إنسانية مباشرة مثل الطعام والرعاية الصحية والتعليم للاجئين في الأردن ولبنان لتخفيف معاناتهم لكن هذا الدعم كان يخدم أيضاً أهداف سياسية بمنع تحول اللاجئين إلى قوة ثورية قد تهدد الاستقرار الإقليمي وتعزز النفوذ السوفييتي في المنطقة.

الكلمات المفتاحية:

(المساعدات الاقتصادية الأمريكية – أزمة اللاجئين الفلسطينيين – الأردن – لبنان – عهد أيزنهاور – الأونروا – الإغاثة الإنسانية – الاحتواء السياسي).

Summary

During the presidency of Dwight Eisenhower from 1953 to 1961, the Middle East witnessed major transformations in American foreign policy, especially with the spread of the Cold War and attempts to contain Soviet influence and Nasserist Arab nationalism. In this context, the Palestinian refugee crisis that arose after the 1948 war represented a major humanitarian and political challenge, as hundreds of thousands of Palestinians flowed to Jordan, about half a million people, and Lebanon, about a hundred thousand, most of whom live in Poor camps and suffering from a lack of basic services. The United States focused its economic aid on supporting the governments in these two countries, not only to provide humanitarian relief, but also to enhance political stability and prevent the spread of radical ideas among the refugees who were vulnerable to recruitment into anti-Western movements. American aid to Jordan began intensively in 1957 after Washington declared that Jordan's independence and unity were its vital interests, especially after the withdrawal of British support, as it provided budget support grants amounting to 25 million dollars in the fiscal year 1957-1958 and 43 million in 1958-1959. This money covered about 28 percent of

Jordan's expenses and helped fill the deficit resulting from absorbing the refugees who constituted a major economic burden on the country's limited resources. It also contributed to development programs such as building roads and facilities, but the political aspect was clear, as the aid was aimed at supporting the moderate regime of King Hussein and preventing it from falling under the influence of Nasserism or communism, especially with The presence of armed Palestinian groups inside Jordan that threatened stability. In Lebanon, the situation was similar, as American aid was part of the Eisenhower Doctrine, which was announced in 1957 and pledged to provide economic and military aid to countries threatened by communism during the 1958 crisis, which witnessed an internal sectarian rebellion that was partly linked to the presence of Palestinian refugees who contributed to social tensions. The United States provided economic aid to support the government of President Camille. Chamoun and prevented its collapse, as aid amounted to about tens of millions to improve the economy and provide services to the population, including refugees, , The United States was also the largest financier of the Relief and Works Organization for Palestinian Refugees UNRWA, which was established in 1949, as it contributed up to 70 percent of its budget

in the 1950s, and it provided direct humanitarian relief such as food, health care, and education for refugees in Jordan and Lebanon to alleviate their suffering, but this support also served political goals by preventing the refugees from turning into a revolutionary force that might threaten regional stability and strengthen Soviet influence in the region.

Keywords:

(Us economic assistance – Palestinian refugee crisis – Jordan – Lebanon – Eisenhower era – Unrwa – Humanitarian relief – political containment)

المقدمة:

شكلت أزمة اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 أحد أكثر التحديات الإنسانية والسياسية تعقيداً في المشرق العربي، ولا سيما في الأردن ولبنان اللذين تحملا العبء الأكبر من تدفق مئات الآلاف من اللاجئين، ومع مطلع عهد الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور (1953 – 1961) اكتسبت هذه الأزمة بعداً جديداً في سياق الحرب الباردة حيث باتت الولايات المتحدة تنظر إلى ملف اللاجئين ليس فقط كقضية إنسانية تستدعي الإغاثة بل كأداة استراتيجية في إدارة التوازنات الإقليمية ومنع تمدد النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط، في هذا الإطار برزت المساعدات الاقتصادية الأمريكية سواء عبر الوكالات الحكومية أو من خلال دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) كأحد أهم أدوات واشنطن للتأثير في مسار الأزمة، فقد سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق هدفين

متوازيين: تحفيف الضغوط الإنسانية والاجتماعية التي تهدد استقرار الأردن ولبنان، واحتواء التوترات السياسية التي قد تدفع هذه الدول نحو خيارات تتعارض مع المصالح الأمريكية، وهكذا تحولت المساعدات إلى وسيلة مزدوجة الوظيفة: فهي من جهة تقدم في خطاب رسمي بوصفها التزاماً أخلاقياً تجاه ضحايا النزاع، ومن جهة أخرى توظف ضمن رؤية سياسية أوسع تهدف إلى تثبيت حلفاء واشنطن، ومنع تفجر الأوضاع الداخلية، وإبقاء قضية اللاجئين ضمن حدود يمكن التحكم بها، فقد أسهمت هذه المساعدات في دعم البنى الأساسية للأونروا وتمويل برامج التعليم والصحة والإغاثة وتخفيف الأعباء المالية عن الحكومتين الأردنية واللبنانية غير أنها في الوقت نفسه شكلت أداة لإعادة صياغة علاقة اللاجئين بالدول المضيفة ولتوجيه مسارات الحلول الممكنة للقضية الفلسطينية بما يتوافق مع التصور الأمريكي للحل الإقليمي، ومن هنا فإن دراسة دور المساعدات الأمريكية خلال عهد أيزنهاور تكشف عن تداخل عميق بين الاعتبارات الإنسانية والحسابات الجيوسياسية، وعن كيفية توظيف واشنطن لأزمة اللاجئين كجزء من استراتيجيتها لاحتواء المد القومي العربي والحد من النفوذ السوفييتي في المنطقة.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول مرحلة حساسة في تاريخ الشرق الأوسط حيث تداخلت فيها الاعتبارات الإنسانية مع الحسابات السياسية للقوى الكبرى، فدراسة دور المساعدات الاقتصادية الأمريكية في إدارة أزمة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان خلال عهد أيزنهاور تفتح نافذة لفهم كيف تحول العمل الإغاثي إلى أداة سياسية في سياق الحرب الباردة، وتبرز أهمية هذا البحث أيضاً في أنه يعيد قراءة سياسات تلك الفترة من زاوية جديدة لا تكتفي بتتبع حجم المساعدات أو طبيعتها، بل تحاول الكشف عن الدوافع

الكامنة خلفها، وكيف أثرت على استقرار الدول المضيفة وعلى أوضاع اللاجئين أنفسهم، كما يكتسب البحث قيمته من كونه يسلط الضوء على بدايات تشكل العلاقة بين الولايات المتحدة والأونروا، وعلى الطريقة التي استخدمت بها المساعدات لتوجيه مسارات الأزمة الفلسطينية سواء عبر تخفيف الضغوط الاجتماعية والاقتصادية أو عبر منع المخيمات من التحول إلى بؤر توتر سياسي قد تستغلها القوى المنافسة، وتتجاوز أهمية هذا الموضوع حدوده الزمنية إذ يساعد في تفسير الكثير من السياسات اللاحقة تجاه اللاجئين الفلسطينيين، ويكشف عن جذور العلاقة المعقدة بين العمل الإنساني والاعتبارات الجيوسياسية كما يقدم إطاراً يمكن الاعتماد عليه لفهم كيف تستخدم المساعدات الاقتصادية اليوم في إدارة الأزمات الإقليمية مما يمنح البحث بعداً معاصراً يضيف إلى قيمته العلمية.

إشكالية البحث وتساؤلاته:

تتمحور إشكالية هذا البحث حول فهم الكيفية التي استخدمت بها الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية خلال عهد الرئيس دوايت أيزنهاور لإدارة أزمة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان في مرحلة كانت فيها المنطقة مسرحاً لتنافس دولي حاد في ظل الحرب الباردة، وتكمن الإشكالية الأساسية في محاولة التمييز بين ما هو إنساني وما هو سياسي في هذه المساعدات، كما تحاول الدراسة الإجابة عن بعض الأسئلة:

1- ما هي طبيعة المساعدات الاقتصادية والإنسانية التي قدمتها الولايات المتحدة للأردن ولبنان خلال الفترة 1953 – 1961 وما المجالات التي وجهت إليها؟
2- كيف نظرت إدارة أيزنهاور إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين وما موقعها ضمن استراتيجيتها في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة؟

3- إلى أي مدى ساهمت هذه المساعدات في تخفيف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الدول المضيفة وفي تحسين ظروف اللاجئين داخل المخيمات؟
4- هل كانت المساعدات أداة لتعزيز الاستقرار ومنع التوترات أم وسيلة لاحتواء النفوذ السوفييتي وتوجيه سياسات الأردن ولبنان؟
5- ما هي أوجه الاختلاف بين التجربتين الأردنية واللبنانية في استقبال المساعدات وتوظيفها وكيف انعكس ذلك على نتائجها؟
6- هل نجحت السياسة الأمريكية في تحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة أم أنها أسهمت في إعادة إنتاج الأزمة بشكل آخر؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم قراءة معمقة لطبيعة الدور الذي لعبته المساعدات الاقتصادية الأمريكية في التعامل مع أزمة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان خلال عد الرئيس أيزنهاور من خلال تتبع الدوافع والنتائج والآثار التي تركتها تلك المساعدات على المستويين الإنساني والسياسي، ويسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة:

1- تحديد طبيعة المساعدات الأمريكية التي وجهت إلى الأردن ولبنان بين عامي 1953 – 1961 سواء عبر الأونروا أو من خلال برامج الدعم الثنائي وبيان حجمها ومجالات إنفاقها.
2- تحليل الخلفيات السياسية التي دفعت إدارة أيزنهاور إلى الاستثمار في ملف اللاجئين وفهم كيف ارتبطت هذه المساعدات باستراتيجية الاحتواء خلال الحرب الباردة.

3- تقييم أثر المساعدات على استقرار الدول المضيفة من خلال دراسة انعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأردن ولبنان وعلى قدرة الحكومتين على إدارة المخيمات.

4- فهم العلاقة بين الإغاثة الإنسانية والاعتبارات الجيوسياسية وتوضيح كيف تداخل البعد الإنساني مع الحسابات الأمنية والسياسية في صياغة السياسة الأمريكية تجاه اللاجئين.

5- المقارنة بين التجربتين الأردنية واللبنانية للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في كيفية استقبال المساعدات وتوظيفها وتأثير البنية السياسية لكل دولة على نتائج تلك المساعدات.

6- تقديم تقييم شامل لمدى نجاح السياسة الأمريكية في تحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة سواء في تخفيف معاناة اللاجئين أو في تعزيز الاستقرار ومنع التوترات.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: يركز البحث على الفترة الممتدة بين 1953 – 1961 وهي السنوات التي تولى فيها الرئيس دوايت أيزنهاور الحكم في الولايات المتحدة، وتم اختيار هذه المدة لأنها شهدت تحولاً واضحاً في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وتحديداً في طريقة التعامل مع أزمة اللاجئين الفلسطينيين، كما أنها الفترة التي تكثفت فيها المساعدات الاقتصادية والإنسانية للأردن ولبنان، وتداخلت فيها الاعتبارات الإنسانية مع حسابات الاحتواء السياسي في ظل تصاعد التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

الحدود المكانية: ينحصر المجال الجغرافي للبحث في الأردن ولبنان بوصفهما الدولتين اللتين استقبلتا أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين بعد نكبة 1948 وشهدتا تأثيراً مباشراً

للمساعدات الأمريكية خلال عهد أيزنهاور، ويتيح التركيز على هذين البلدين فهم اختلاف السياقات السياسية والاجتماعية التي أثرت في كيفية توظيف المساعدات، وكيف انعكست على إدارة المخيمات وعلى استقرار كل دولة.

مصطلحات البحث:

1- دوايت أيزنهاور (Dwight Eisenhower): (1890-1969) هو سياسي وجنرال أمريكي بارز شغل منصب الرئيس الأربعة وثلاثون للولايات المتحدة (1953-1961) كان قائداً لقوات الحلفاء في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، وعرف بمبدأ أيزنهاور في الشرق الأوسط وسياسة احتواء الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة.

2- الأونروا: هي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى.

3- جمال عبد الناصر (Jamal Abdel Nasser): (1918-1970) هو ثاني رؤساء مصر وأحد أبرز قادة ثورة 23 يوليو 1952 التي أنهت العهد الملكي، شغل منصب رئيس الجمهورية من عام 1956 حتى وفاته عام 1970، عرف بكونه زعيم القومية العربية ومناهضاً للاستعمار ومؤسساً للجمهورية المصرية الحديثة.

4- الهاغاناه: هي منظمة عسكرية صهيونية تأسست في القدس عام 1920 لتكون النواة الأولى لجيش الدفاع الإسرائيلي، تأسست لحماية المستوطنات اليهودية خلال الانتداب البريطاني، وشاركت في عمليات تهجير الفلسطينيين، وتطورت لتصبح القوة العسكرية الرئيسية التي شاركت في حرب 1948.

5- الخطة داليت: تشير إلى توجيهات عسكرية استراتيجية أقرتها قيادة منظمة الهاغاناه في مارس/ آذار 1948 بهدف السيطرة على مساحات واسعة من فلسطين التاريخية وإخلاء سكانها العرب.

6- مجزرة دير ياسين: هي مذبحة مروعة وجريمة حرب ارتكبتها عصابات صهيونية مسلحة (الأرغون وشتيرن) فجر 9 أبريل 1948 في قرية دير ياسين غرب القدس.

7- ديفيد بن غوريون(David Ben Gurion): (1886-1973) هو الزعيم الصهيوني ومؤسس دولة إسرائيل وأول رئيس وزراء لها، قاد الحركة الصهيونية لإقامة الدولة، وأعلن عن قيامها في 14 مايو 1948، وكان له دور محوري في إدارة حرب 1948 وتأسيس الجيش الإسرائيلي يوصف بـ"عراب النكبة" الفلسطينية.

8- الملك الحسين الشاب بن طلال (King Hussein Shab Ben Talal) : (1935-1999) هو ثالث ملوك المملكة الأردنية الهاشمية الذي اعتلى العرش وهو في سن السابعة عشرة من عمره عام 1952 ليصبح واحداً من أصغر الحكام في المنطقة.

9- سليمان النابلسي (Suleiman Nabulsi): (1908-1976) هو سياسي أردني بارز ورئيس وزراء سابق يعد من أبرز قادة الحركة الوطنية والأول في المعارضة السياسية الأردنية، قاد أول حكومة حزبية برلمانية في تاريخ الأردن (1956-1957) والتي تميزت بتوجهاتها القومية وإصلاحاتها السياسية وكان له دور رئيسي في إلغاء المعاهدة الأردنية.

10- كميل شمعون (Camille Shimon): (1900-1987) هو سياسي لبناني بارو وثاني رئيس للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال (1952-1958)

عرف كزعيم ماروني قوي، ومؤسس حزب الوطنيين الأحرار، وشخصية محورية في السياسة اللبنانية والحرب الأهلية، تميز عهده بازدهار اقتصادي وثقافي لكنه انتهى بأزمات سياسية حادة.

11- فؤاد شهاب (Fouad Shehab): هو القائد الأول للجيش بعد الاستقلال الذي كان له الفضل الكبير في بنائه على أسس ومبادئ وطنية سامية وقيم إنسانية وأخلاقية نبيلة.

12- فرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt): (1882-1945) هو الرئيس الأثنين وثلاثين للولايات المتحدة (1933-1945) والشخصية الوحيدة التي انتخبت للمنصب أربع مرات، قاد أمريكا خلال الكساد الكبير بالخطة الجديدة والحرب العالمية الثانية، مما جعله من أكثر القادة تأثيراً في التاريخ الأمريكي.

13- ترومان (Truman): (1884-1972) هو الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (1945-1953) خلفاً لروزفلت اشتهر باتخاذه قرار إلقاء القنبلتين الذريتين على اليابان (هيروشيما وناغازاكي) وإعلانه مبدأ ترومان عام 1947 لمحاربة الشيوعية مما أطلق الحرب الباردة.

14- عقيدة أيزنهاور: هي سياسة خارجية أمريكية أعلنها الرئيس دوايت أيزنهاور في 5 يناير 1957 تتعهد بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية أو التدخل العسكري المباشر لحماية دول الشرق الأوسط من التهديد الشيوعي أو أي عدوان مسلح بهدف ملء فراغ القوة الذي خلفه تراجع النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة.

15- دالاس: هي مدينة أمريكية رئيسية تقع في شمال ولاية تكساس وتعد ثالث أكبر مدن الولاية وتاسع أكبر مدن الولايات المتحدة من حيث عدد السكان تعرف كمركز اقتصادي وتجاري هام.

16- الشيوعية: هي أيديولوجيا سياسية واقتصادية واجتماعية تهدف إلى إنشاء مجتمع لا طبقي قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وإلغاء الملكية الخاصة حيث يتم توزيع الموارد بناءً على مبدأ: من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته تسعى لتحقيق مساواة مطلقة وتعد تطوراً أعلى من الاشتراكية.

17- الناصرية: هي إيديولوجية قومية عربية يسارية نشأت في مصر خلال فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر (1952-1970) تتمحور حول مبادئ الحرية والاشتراكية العربية والوحدة العربية بهدف القضاء على الاستعمار والتجزئة.

منهج البحث:

سيعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي وذلك من خلال القراءة المكثفة للمصادر والمراجع لجمع أكبر قدر من المعلومات ذات الصلة بالموضوع من مصادر موثوقة مثل الكتب والمجلات والمواقع الإلكترونية، ومن ثم استنباط وتحليل المراجع التي تم بناء الشكل العام للدراسة عليها، وسيعتمد البحث أيضاً على المنهج التحليلي وذلك لسد ثغرات البحث ومعالجة أي نقاط ضعف أو عدم وضوح في المعلومات التي تم جمعها من خلال المصادر والمراجع، وفي محاولة للإجابة عن الأسئلة التي تخللت البحث، من أجل الوصول إلى نتائج واقعية صحيحة.

نتائج البحث:

أولاً: أوضحت الدراسة أن المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لم تكن مجرد مبادرة إنسانية لمعالجة أزمة اللاجئين الفلسطينيين، بل كانت جزءاً أساسياً من أدواتها السياسية خلال الحرب الباردة. فقد هدفت واشنطن من خلالها إلى تخفيف الأعباء الإنسانية والاجتماعية عن الأردن ولبنان، وفي الوقت نفسه الحد من التوترات السياسية ومنع أي نفوذ سوفييتي محتمل في المنطقة.

ثانياً: أظهرت النتائج أن الولايات المتحدة اعتمدت بصورة كبيرة على وكالة الأونروا كقناة رئيسية لتمرير مساعداتها، الأمر الذي مكّنها من تحقيق هدفين متوازيين:

– تقديم دعم إنساني مباشر للاجئين في مجالات التعليم والصحة والإغاثة.

– إبقاء قضية اللاجئين ضمن إطار إداري وإنساني يمنع تحولها إلى عامل يهدد الاستقرار الإقليمي.

ثالثاً، بيّنت الدراسة أن واشنطن رأت في استقرار الأردن ولبنان شرطاً ضرورياً لحماية مصالحها في الشرق الأوسط. لذلك قدمت مساعدات مالية كبيرة للأردن لتخفيف الضغوط الديموغرافية والاقتصادية الناتجة عن استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين، كما دعمت البنى التحتية والخدمات في لبنان رغم حساسية وضعه الطائفي والسياسي.

رابعاً، كشفت النتائج أن سياسة إدارة أيزنهاور تجاه أزمة اللاجئين كانت جزءاً من رؤية أوسع تُعرف بـ"مبدأ أيزنهاور"، والتي هدفت إلى احتواء المد القومي العربي بقيادة جمال عبد الناصر، ومنع التغلغل السوفييتي في الدول الهشة سياسياً واقتصادياً، وتعزيز التحالفات مع الأنظمة الموالية للغرب.

خامساً، أظهرت الدراسة أن المساعدات الأمريكية ساهمت في تخفيف التوتر الاجتماعي داخل المخيمات، ودعمت برامج التعليم والتدريب المهني التي هدفت إلى تأهيل اللاجئين اقتصادياً، وتقليل احتمالات انخراطهم في حركات سياسية راديكالية.

سادساً، خلص البحث إلى أن هذه المساعدات، رغم أهميتها الإنسانية، لم تُعالج جذور أزمة اللاجئين، بل ساهمت في تأجيل الحل السياسي لقضيتهم، ورسّخت الاعتماد على المساعدات بدلاً من إيجاد حلول دائمة، وأبقت المخيمات كواقع قائم يخدم توازنات إقليمية ودولية معقدة.

مخطط البحث:

الفصل الأول: السياق التاريخي والسياسي

1- نشوء أزمة اللاجئين الفلسطينيين 1948 – 1953.
2- موقع الأردن ولبنان في الحسابات الإقليمية.
3- ملامح السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط قبل أيزنهاور.

الفصل الثاني: إدارة أيزنهاور وأزمة اللاجئين

1- رؤية أيزنهاور للشرق الأوسط والحرب الباردة.
2- العلاقة مع الأونروا ودور الولايات المتحدة في تمويلها.
3- المساعدات الاقتصادية المباشرة للأردن ولبنان.
4- مشاريع التنمية المرتبطة بالمخيمات (التعليم، الصحة، البنية التحتية).

الفصل الثالث: بين الإغاثة الإنسانية والاحتواء السياسي

1- دوافع المساعدات إنسانية أم سياسية.

2- أثر المساعدات على استقرار الأردن.

3- أثر المساعدات على الوضع اللبناني.

4- دور المساعدات في منع التوترات أو إعادة توجيهها.

الفصل الأول: السياق التاريخي والسياسي:

1- نشوء أزمة اللاجئين الفلسطينيين 1948 – 1953:

تعد أزمة اللاجئين الفلسطينيين التي بدأت عام 1948 واستمرت تتفاقم حتى مطلع الخمسينات واحدة من أكثر القضايا عمقاً واستمرارية في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، الفلسطينيون يسمونها النكبة أي الكارثة الكبرى لأنها أدت إلى تشريد أكثر من نصف شعبهم من أرضه وبيوته وممتلكاته خلال أشهر قليلة، من الجانب الآخر ينظر إليها في الرواية الإسرائيلية كنتيجة طبيعية لحرب الاستقلال التي فرضتها عليهم الدول العربية بعد إعلان الدولة لكن الحقيقة التاريخية كما تكشفها الوثائق والدراسات أكثر تعقيداً وتجمع بين عوامل متعددة: خوف جماعي، عمليات عسكرية منظمة، طرد مباشر في كثير من الحالات، وانهيار اجتماعي وسياسي (صالح، 2013، ص11-13)، كل شيء بدأ يتسارع بعد الحرب العالمية الثانية بريطانيا التي كانت تدير فلسطين بموجب الانتداب منذ عام 1920 وجدت نفسها عاجزة عن احتواء التوتر المتزايد بين العرب واليهود، وقد زادت الهجرة

اليهودية بشكل كبير في الثلاثينات والأربعينات بسبب الاضطهاد النازي في أوروبا، وكانت الحركة الصهيونية تسعى لإقامة دولة يهودية، ففي نوفمبر 1947 صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار التقسيم (رقم 181) الذي يقسم فلسطين إلى دولتين: يهودية (حوالي 56% من الأرض) وعربية (44%) مع جعل القدس منطقة دولية، اليهود قبلوه رغم أنهم كانوا أقلية (ثلث السكان تقريباً)، أما العرب والفلسطينيون فرفضوه لأنه يمنح أغلبية الأرض لأقلية مهاجرة حديثاً، بعد القرار مباشرة اندلعت مواجهات مسلحة داخلية بين الميليشيات اليهودية (مثل الهاغاناه والأرغون) والفلسطينيين، وقد بدأ النزوح الأول في أواخر 1947 وأوائل 1948 خاصة من المدن الكبرى مثل يافا وحيفا وتل أبيب، حيث فر عشرات الآلاف من الطبقة الوسطى والأُثرياء خوفاً من التصعيد، فبحلول مارس 1948 كان حوالي 250 – 300 ألف شخص قد غادروا (صالح، 2020، ص26–27–28).

في مارس 1948 وضعت الهاغاناه الخطة "داليت" للسيطرة على المناطق المخصصة للدولة اليهودية وطرق الإمداد وشملت تدمير القرى التي تقاوم أو تشكل خطراً أمنياً مع سقوط قرى ومدن، أبرز الأحداث كانت مجزرة دير ياسين في أبريل 1948 حيث قتل أكثر من مئة مدني وانتشر خبرها بسرعة فأثار رعباً هائلاً دفع آلافاً للهروب، في الفترة نفسها حدثت عمليات في حيفا ويافا أدت إلى فرار عشرات الآلاف تحت ضغط القصف والحرب النفسية، وفي 14 مايو 1948 أعلن ديفيد بن غوريون (David Ben Gurion)قيام دولة إسرائيل مع انتهاء الانتداب البريطاني، في اليوم التالي دخلت جيوش خمس دول عربية (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، العراق) الحرب لكن الجيوش العربية كانت غير متكافئة وبعضها (خاصة الأردن) كان له تفاهمات ضمنية مع الجانب الإسرائيلي، خلال الأشهر التالية سيطرت القوات الإسرائيلية على مناطق أوسع مما خصصته خطة التقسيم واستمرت

عمليات الطرد والنزوح خاصة في الجليل والنقب واللد والرملة، ودمرت مئات القرى الفلسطينية ومنع اللاجئون من العودة (بابيه، 2010، ص85-92-96-103-111).

رفضت إسرائيل السماح بعودة اللاجئين معتبرة أن ذلك يهدد طابعها اليهودي، وقد أقرت قوانين مثل قانون أملاك الغائبين 1950 الذي سمح بمصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية المهجورة، في المقابل أصدرت الأمم المتحدة قرار رقم 194 في ديسمبر 1948 يدعو إلى عودة اللاجئين أو تعويضهم لكنه بقي حبراً على ورق، في ذلك الوقت أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبدأت عملها عام 1950 سجلت في البداية حوالي 750 ألف لاجئ وقدمت لهم المساعدات الغذائية والصحية والتعليمية في المخيمات التي أقيمت في غزة والضفة ولبنان وسوريا والأردن، كانت الظروف قاسية جداً في البداية: خيام، برد قارس، حر شديد، بطالة واسعة، وشعور باليأس، حتى عام 1953 أصبحت الأزمة واقعاً دائماً لم يتم حلها سياسياً وتحولت إلى قضية إنسانية مزمنة، حيث استضافت الدول العربية اللاجئين لكنها لم تمنحهم الجنسية (باستثناء الأردن في الضفة) معتبرة أن ذلك يسقط حق العودة، وفي إسرائيل استخدمت الأراضي المصادرة لاستيعاب مئات الآلاف من المهاجرين اليهود الجدد، هكذا تحولت النكبة من حدث عابر إلى جذر الهوية الفلسطينية وإلى عامل مركزي في الصراع المستمر حتى اليوم (رمضان، 2022، ص4-5-8-9-12).

2- موقع الأردن ولبنان في الحسابات الإقليمية:

كان الشرق الأوسط يعيش مرحلة من أشد التوترات في تاريخه الحديث بين صعود القومية العربية بقيادة جمال عبد الناصر والحرب الباردة التي جعلت المنطقة ساحة تنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، في هذا السياق وقف الأردن ولبنان في مواقع حساسة

جداً لكنهما لم يكونا على نفس الخط تماماً، الأردن تحت حكم الملك الحسين الشاب (Young King Hussien) الذي تولى العرش عام 1952 كان يحاول البقاء على قيد الحياة وسط عاصفة، وقد كان البلد يضم الضفة الغربية (التي ضمت رسمياً عام 1950) وكان يعاني من ضغوط داخلية قوية من القوميين واليساريين والفلسطينيين الذين كانوا يميلون نحو الناصرية، فقد رفض الحسين الانضمام إلى حلف بغداد (الذي شكل عام 1955 بين العراق وتركيا وإيران وباكستان وبريطانيا) رغم ضغوط بريطانيا والولايات المتحدة لأنه أدرك أن ذلك سيثير غضب الشارع العربي ويضعه في مواجهة مباشرة مع مصر وسوريا، وبين عامي 1956 – 1957 شهدت البلاد أزمة داخلية حادة: حكومة سليمان النابلسي (Suleiman Nabulsi) اقتربت من الناصر فأقالها الملك ثم حصلت محاولات انقلاب وأخيراً في عام 1957أمر الحسين بحل الأحزاب وفرض حكم عسكري مؤقت، بعد ذلك أصبح الأردن أكثر وضوحاً في التحالف مع الغرب: تلقى دعماً مالياً وعسكرياً أمريكياً كبيراً، وفي عام 1958 بعد سقوط النظام الملكي في العراق طلب مساعدة بريطانية لإرسال قوات لحماية عرشه من خطر المد الناصري، كان موقف الأردن حذراً جداً تجاه القومية العربية مع الحفاظ على علاقة متوازنة مع السعودية والعراق ورفض الاندماج في أي اتحاد مع مصر أو سوريا (الغوي، 2019، ص120-145-150-170-180-220-225-250)، أما لبنان كان مختلف تماماً في تركيبه رئيس الجمهورية كميل شمعون (Camille Chamoun) كان يميل بقوة نحو الغرب ورفض قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا بعد أزمة السويس عام 1956 وكان لبنان الوحيد الذي أيد علناً مبدأ أيزنهاور عام 1957 (الذي وعد بدعم الدول المهددة بالشيوعية أو بالتوسع الناصري)، هذا الموقف أثار غضب المعارضة الداخلية خصوصاً المسلمين والقوميين العرب الذين رأوا في شمعون شخصاً يخدم المصالح الغربية على حساب الوحدة العربية، ففي عام 1958 اندلعت أزمة كبيرة: تمرد مسلح في مناطق عدة مدعوم من سوريا (التي كانت متحدة مع

مصر في الجمهورية العربية المتحدة) واتهامات بتدخل ناصري مباشر، فطلب شمعون مساعدة أمريكية فأرسل أيزنهاور قوات بحرية (عملية البلو بات) في يوليو 1958 ونزل آلاف الجنود الأمريكيين في بيروت وبقيت القوات حتى أكتوبر ثم انسحبت بعد انتخاب رئيس جديد شهاب (Fouad Shehab) الذي أعاد توازناً داخلياً أكثر حياداً، لبنان إذن كان النموذج الأكثر وضوحاً للدولة العربية الموالية للغرب في تلك الفترة لكنه دفع ثمناً باهظاً: انقسام طائفي عميق، وفقدان جزء كبير من الثقة الشعبية في السياسة الخارجية المنحازة.

كانت العلاقة بين البلدين جيدة نسبياً لأنهما كانا يشتركان في رفض المد الناصري الجامح وفي الاعتماد على الدعم الغربي للبقاء، لم يكن هناك تحالف عسكري رسمي بينهما لكن كان هناك تنسيق ضمني في مواجهة الضغوط من مصر وسوريا، الأردن كان أكثر هشاشة داخلياً (بسبب الضفة واللاجئين) فاعتمد على دعم غربي مباشر للحفاظ على الملكية، بينما لبنان كان يعتمد على توازن طائفي هش جعله عرضة للانهيار الداخلي عند أي أزمة خارجية (شمعون، 1977، ص45-60-80-120-130-150)، باختصار كان الأردن ولبنان يمثلان المعسكر المعتدل أو الموالي للغرب في مواجهة المحور الناصري – السوري – المصري، لم يكن موقفهما سهلاً: كانا يواجهان اتهامات بالخيانة العربي من جهة وضغوطاً داخلية قاسية من جهة أخرى، لكنهما نجحا بمساعدة خارجية في تجاوز أخطر اللحظات وإن كان ذلك على حساب بعض الاستقلال السياسي والوحدة العربية.

3- ملامح السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط قبل أيزنهاور:

بدأ الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط في أواخر القرن الثامن عشر لكنه كان محدوداً في البداية يركز أساساً على حماية التجارة البحرية من هجمات القراصنة في شمال أفريقيا، على

سبيل المثال وقعت الولايات المتحدة معاهدة سلام مع المغرب عام 1786 وهي أول اتفاقية مع دولة غير غربية لضمان سلامة السفن الأمريكية في البحر المتوسط، مع ذلك لم يكن هناك تدخل سياسي كبير حتى القرن التاسع عشر حيث بدأت البعثات التبشيرية المسيحية الأمريكية في الانتشار خاصةً في المناطق التابعة للإمبراطورية العثمانية، هذه البعثات أسست مدارس ومستشفيات مثل الكلية السورية البروتستانتية في بيروت عام 1866 التي أصبحت لاحقاً الجامعة الأمريكية في بيروت، وكلية روبرت في تركيا عام 1863 كانت هذه المؤسسات تثقف النخب المحلية مما ساعد في بناء صورة إيجابية لأمريكا كدولة غير استعمارية بعيدة عن الطمع البريطاني أو الفرنسي، في الواقع كان الأمريكيون ينظر إليهم كأناس طيبين غير ملطخين بالأنانية والخداع الذي يرتبط بالأوروبيين.

مع اقتراب الحرب العالمية الأولى بدأت الولايات المتحدة في تبني موقف أكثر نشاطاً خاصة بعد رفضها تولي أي ولايات في المنطقة بعد الحرب خلافاً لبريطانيا وفرنسا، ومع ذلك كانت السياسة الأمريكية في فترة ما بين الحربين (1918 – 1939) تركز أكثر على الجوانب الاقتصادية خاصةً النفط، ففي عام 1928 وقعت اتفاقية الخط الأحمر التي نظمت تطوير النفط في الشرق الأوسط لعقود وشاركت فيها شركات أمريكية للحد من الإمدادات والسيطرة على الأسعار، وبحلول الثلاثينات تنافست أمريكا مع بريطانيا في استغلال النفط خاصةً في السعودية حيث منح الحكام الوهابيون امتيازات نفطية مقابل الحماية العسكرية، وفي عام 1933 منحت السعودية امتيازاً لصديق الرئيس فرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt) رئيس شركة نفط كاليفورنيا وبدأ التصدير إلى أمريكا عام 1937، وكان روزفلت يلتزم سراً بحماية أمن السعودية رغم طبيعتها مما يعكس الدوافع الاقتصادية الرئيسية (الشيخ، 2007، ص50-60-70-90-100-120-130-150).

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية تحول الشرق الأوسط إلى منطقة استراتيجية حاسمة بالنسبة للولايات المتحدة ووصفها روزفلت بأنها "أحد أعظم الجوائز المادية في تاريخ العالم" كانت الدوافع تتمثل في تأمين الطرق البحرية، دعم الحلفاء، والحصول على النفط لجهود الحرب، حيث قدمت أمريكا خبراء في هندسة البترول وساعدت في الجهود المضادة للاستعمار بشكل غير مباشر من خلال رفضها الانتدابات، بعد الحرب ومع ظهور التنافس السوفييتي الأمريكي أصبحت المنطقة ساحة للحرب الباردة، كانت بريطانيا وفرنسا قد ضعفتا فملأت الولايات المتحدة الفراغ لمنع التوسع السوفييتي خاصةً في إيران وتركيا، وفي عام 1946 واجهت إيران أزمة مع السوفييت الذين رفضوا الانسحاب من المناطق الشمالية بعد الحرب مما دفع الرئيس هاري ترومان (Harry Truman) إلى الاحتجاج عبر الأمم المتحدة ونجح في إجبارهم على الانسحاب، كان هذا أول تدخل أمريكي بارز بعد الحرب مدفوعاً بالمخاوف من الشيوعية.

في عام 1947 أعلن ترومان مبدأه الشهير الذي تعهد بدعم الشعوب الحرة لتحديد مصائرها وكان يستهدف في الأساس احتواء السوفييت في اليونان وتركيا، لكنه امتد إلى الشرق الأوسط كله، كان هذا المبدأ يعني دعم الحكام المضادين للشيوعية بغض النظر عن طبيعة أنظمتهم واستخدام الوسائل الاقتصادية والعسكرية دون مواجهة مباشرة مع موسكو، وفي إيران أعادت أمريكا هيكلة الجيش مما جعل إيران حليفاً وثيقا، أما في السعودية فقد التزمت إدارة ترومان عام 1950 بحمايتها مع ترقية قاعدة الظهران الجوية إلى قاعدة رئيسية، كانت هذه الخطوات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتأمين موارد النفط، حيث أصبحت الولايات المتحدة مستورداً صافياً للنفط وكانت تخشى من سيطرة السوفييت على الاحتياطات الإيرانية والسعودية (مصطفى، 1978، ص159–189–229–235)، أما في فلسطين كانت السياسة الأمريكية معقدة مدفوعة بدعم الصهيونية ومصالح داخلية، فخلال الحرب العالمية

الثانية ضغط زعماء صهاينة مثل ديفيد بن غوريون (David Ben Gurion) على الإدارة الأمريكية والمجتمع اليهودي، حيث دعمت الولايات المتحدة الصهيونية في الأمم المتحدة وكانت أول من اعترف بإسرائيل عام 1948 بعد قرار التقسيم عام 1947 الذي دعمه ترومان رغم معارضة وزارة الخارجية، كان هذا القرار مدفوعاً بالسياسة الداخلية كما قال مسؤول في الخارجية لاحقاً: لم تسترد علاقاتنا مع العالم العربي بأكمله من أحداث 1947 – 1948 عندما وقفنا مع اليهود ضد العرب ودعمنا حلاً في فلسطين يتعارض مع تقرير المصير لأغلبية السكان، هذا الدعم أدى إلى توتر العلاقات مع العرب الذين رأوا فيه تدخلاً استعمارياً لكنه ضمن وجود قاعدة غربية في المنطقة مترابطة مع استراتيجية الحرب الباردة، أما في سوريا دعمت الولايات المتحدة انقلاباً عام 1949 بقيادة حسني الزعيم الذي وافق على خط أنابيب النفط العابر للعرب (تابلاين) من السعودية وتحسين العلاقات مع إسرائيل وتركيا ومكافحة الشيوعيين، على الرغم من سقوط نظامه بعد أشهر إلا أنه ساعد في تقدم المشاريع الأمريكية التي كانت تعاني من معارضة سورية سابقة، بشكل عام كانت السياسة الأمريكية قبل عام 1953 تتحول تدريجياً من التركيز على التبشير والتجارة إلى التدخل الاستراتيجي مدفوعة بالنفط والحرب الباردة مما أدى إلى تعزيز النفوذ الأمريكي، لكنه أثار استياءً عربياً متزايداً بسبب الدعم لإسرائيل والحكام غير الديمقراطيين، كانت النتائج مزيجاً من الاستقرار قصير الأمد للحلفاء وتوتر طويل الأمد مع القوميين العرب مما شكل أساس السياسات اللاحقة (حليمة، 2011، ص3-10-18-19-25).

الفصل الثاني: إدارة أيزنهاور وأزمة اللاجئين

1- رؤية أيزنهاور للشرق الأوسط والحرب الباردة:

كان دوايت أيزنهاور (Dwight Eisenhower) الذي شغل منصب الرئيس الأمريكي من يناير 1953 إلى يناير 1961 يرى الشرق الأوسط كمنطقة محورية في مواجهة الاتحاد السوفييتي خلال ذروة الحرب الباردة، كان يخشى أن يؤدي تراجع النفوذ البريطاني والفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية إلى فراغ قوة يمكن لموسكو ملؤه، خاصةً مع أهمية النفط للاقتصاد الغربي ولخطوط الإمداد لذلك سعى إلى سياسة احتواء نشطة تجمع بين الدعم الاقتصادي والعسكري للحلفاء والعمليات السرية وبناء تحالفات إقليمية مع تجنب الحروب الكبرى المباشرة قدر الإمكان، من أبرز خطواته المبكرة كان تدخل الولايات المتحدة في إيران عام 1953 بعد أن قام رئيس الوزراء محمد مصدق (Mossadak) Mohammed بتأميم شركة النفط الأنجلو – إيرانية حيث اعتبرت واشنطن ولندن أن ذلك يهدد مصالحهما ويفتح الباب أمام نفوذ شيوعي محتمل عبر حزب توده، وقد رفض الرئيس السابق ترومان التدخل لكن أيزنهاور وافق على عملية سرية مشتركة مع البريطانيين (عملية أجاكس) أطاحت بمصدق في أغسطس 1953 ، وتم توزيع النفط الإيراني في اتفاق جديد يمنح أمريكا حصة مهمة ونجحت العملية في تعزيز إيران كحليف مضاد للشيوعية لكنها أثارت استياء عميقاً استمر لعقود (اليوسف، 2015، ص115–119)، ثم ركز على بناء جدار دفاعي شمالي ضد السوفييت وشجع تشكيل حلف بغداد عام 1955 الذي ضم العراق وتركيا وإيران وباكستان وبريطانيا بهدف احتواء أي توسع سوفييتي جنوباً نحو الخليج، وبالتالي لم تنضم أمريكا عضواً كاملاً لكنها قدمت دعماً مالياً وعسكرياً كبيراً مما جعله جزءاً من استراتيجية الساتر الشمالي.

كانت العلاقة مع مصر وجمال عبد الناصر أكثر تعقيداً ففي البداية حاول أيزنهاور جذب الناصر بغرض مساعدة لبناء سد أسوان لتعزيز التنمية وإبعاده عن المعسكر الشرقي، لكن ناصر اشترى أسلحة من تشيكوسلوفاكيا (بمساندة سوفييتية) واعترف بالصين الشعبية

فانسحبت أمريكا من العرض في يوليو 1956، ورد ناصر بتأميم قناة السويس ثم اندلعت أزمة السويس في أكتوبر – نوفمبر 1956 عندما هاجمت إسرائيل ثم بريطانيا وفرنسا مصر، لكن أيزنهاور رفض العملية بشدة معتبراً إياها استعمارية قديمة ستدفع العرب نحو السوفييت، ومارس ضغطاً اقتصادياً قاسياً وضغطاً دبلوماسياً في الأمم المتحدة مما أجبر الجميع على الانسحاب، وفي ذلك الوقت ارتفعت مكانة أمريكا مؤقتاً عند العرب لكن النفوذ البريطاني – الفرنسي انهار وأصبح ناصر رمزاً قومياً (حصني، 2025، ص50–73–74–82) ، رداً على الفراغ الناتج عن السويس أعلن أيزنهاور في 5 يناير 1957 عقيدة أيزنهاور أمام الكونغرس: أي دولة في الشرق الأوسط تطلب المساعدة ضد عدوان مسلح من دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية ستحصل على دعم اقتصادي وعسكري أمريكي وربما تدخل قوات، طلب 200 مليون دولار وتفويضاً لاستخدام القوات ووافق الكونغرس على ذلك، كانت العقيدة امتداداً لعقيدة ترومان لكنها مخصصة للمنطقة وتهدف إلى ملء الفراغ قبل السوفييت أو الناصرية التي رآها أيزنهاور تهديداً مختلطاً بين القومية والتقارب مع موسكو، وقد طبقت العقيدة في حالات عدة: في الأردن عام 1957 قدم دعماً مالياً وعسكرياً للملك حسين لمواجهة الضغوط الناصرية، أما في سوريا شجع الجيران على الضغط ضد حكومة مالت نحو موسكو، الأبرز كان في لبنان عام 1958 بعد انقلاب دموي في العراق أطاح بالملك فيصل الثاني واضطرابات داخلية في لبنان وقد طلب الرئيس كميل شمعون المساعدة فأرسل أيزنهاور نحو 14 ألف جندي أمريكي ليس للقتال المباشر بل لإظهار القوة ومنع انهيار النظام فانسحبوا بعد ثلاثة أشهر بسلام نسبي بعد انتخابات رئاسية هدأت التوتر، أما إسرائيل فحافظ أيزنهاور على توازن: دعم وجودها لكنه عارض أي توسع وحاول دفع مشاريع تنموية مشتركة مثل تطوير وادي الأردن لكن التوترات العربية – الإسرائيلية حالت دون نجاح كبير.

في النهاية نجحت رؤية أيزنهاور في منع سيطرة سوفييتية مباشرة على المنطقة وعززت دور أمريكا كقوة غربية رئيسية وحافظت على تدفق النفط لكنها واجهت تحديات: القومية العربية كانت أقوى من الشيوعية في كثير من الحالات، والعقيدة لم تلقى قبولاً واسعاً بين العرب الذين رأوها محاولة هيمنة جديدة، فالعمليات السرية مثل إيران تركت آثاراً سلبية طويلة الأمد، وكان أيزنهاور يؤمن أن الاستقرار يعتمد على التنمية والاستقلال أكثر من القوة العسكرية وحدها، وسياسته شكلت أساس السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لسنوات لاحقة مع مزيج من الإنجازات والأخطاء (مكي، 2015، ص41-50-60).

2- العلاقة مع الأونروا ودور الولايات المتحدة في تمويلها:

منذ تولي دوايت أيزنهاور الرئاسة لعبت الولايات المتحدة دوراً محورياً في دعم الأونروا مالياً إذ كانت تعتبر الوكالة أداة ضرورية للحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط خلال ذروة الحرب الباردة، فقد رأت واشنطن أن تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين يساعد على منع التوترات الاجتماعية والسياسية التي قد تستغلها القوى الشيوعية أو الحركات القومية المتشددة، فقد بدأت الأونروا عملها عام 1950 بعد قرار تأسيسها في عام 1949 بهدف مساعدة ما بين 750 – 900 ألف لاجئ فلسطيني نزحوا أثر حرب 1948، ومع مرور الوقت وخصوصاً في عهد أيزنهاور تغير تركيز الوكالة من الإغاثة العاجلة مثل توفير الغذاء والمأوى إلى برامج تنموية طويلة الأمد تشمل التعليم والصحة والتدريب المهني، هذا التحول جاء استجابة لقناعة أمريكية بأن تحسين الظروف المعيشية يقلل من احتمالات الاضطرابات ويعزز استقرار الدول المضيفة مثل الأردن ولبنان.

كانت الولايات المتحدة أكبر المساهمين في ميزانية الأونروا إذ شكلت مساعداتها نسبة كبيرة من التمويل السنوي الذي تراوح في تلك الفترة بين 30- 40 مليون دولار، وكانت المساهمات تقدم عادةً عبر وزارة الخارجية الأمريكية وغالباً ما تربط بزيادة مساهمات الدول الأخرى بحيث تطلق واشنطن كامل تمويلها عندما تلتزم دول مثل بريطانيا وكندا بزيادات مماثلة، وتشير الوثائق الدبلوماسية إلى نقاشات متكررة حول ضرورة ضمان وصول الأموال في الوقت المناسب لتجنب تعطل خدمات الوكالة (الخليلي، 2020، ص104-106-112)، سياسياً لم تتعامل الولايات المتحدة مع الأونروا كجهة إنسانية فحسب، بل كجزء من استراتيجية أوسع لإدارة أزمة اللاجئين ومنع استغلالها من قبل الاتحاد السوفييتي، لذلك دعمت واشنطن استمرار الوكالة كحل مؤقت يخفف التوترات مع التركيز على التشغيل والتعليم بهدف تقليل الاعتماد على المساعدات وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، وخلال تلك السنوات لم تشهد المساهمات الأمريكية أي انقطاع أو تخفيضات كبيرة ، بل بقيت منتظمة رغم النقاشات الداخلية حول كفاءة الإنفاق، وكان هذا الدعم جزءاً من سياسة أيزنهاور الأشمل في المنطقة التي هدفت إلى دعم الحلفاء العرب وملء الفراغ الذي تركته القوى الاستعمارية الأوروبية ومواجهة النفوذ السوفييتي بوسائل غير عسكرية، وباختصار شكل عهد أيزنهاور مرحلة استقرار في علاقة الولايات المتحدة بالأونروا حيث تداخلت الاعتبارات الإنسانية مع الحسابات السياسية، وأسهم الدعم الأمريكي في ترسيخ البرامج التعليمية والصحية التي أصبحت لاحقاً من أهم ركائز عمل الوكالة (حسني، 2011، ص30-60).

3- المساعدات الاقتصادية المباشرة للأردن ولبنان:

كانت الولايات المتحدة تقدم مساعدات اقتصادية مباشرة مهمة لكل من الأردن ولبنان كجزء أساسي من استراتيجيتها في الحرب الباردة لدعم الدول المعتدلة والمضادة للنفوذ السوفييتي

في الشرق الأوسط خاصةً بعد تراجع الدور البريطاني والفرنسي، بالنسبة للأردن بدأت المساعدات الأمريكية الاقتصادية بشكل ملحوظ منذ منتصف الخمسينات بعد أن تولت واشنطن دور بريطانيا كداعم رئيسي للملكة، ففي أبريل سنة 1957 بعد أزمة داخلية وإقالة الحكومة الموالية للناصرية أعلنت أمريكا أن استقلال الأردن ووحدته مصلحة حيوية لها وقدمت فوراً منحة اقتصادية بقيمة عشرة ملايين دولار لدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي، تبعتها منح إضافية بما في ذلك عشر ملايين أخرى كدعم ميزانية في يوليو سنة 1957 كانت هذه المساعدات غالباً منحاً مباشرة لدعم الموازنة تساعد في تغطية العجز المالي الناتج عن ضعف الموارد الاقتصادية واستيعاب اللاجئين الفلسطينيين، كما شملت مشاريع تنموية مثل دعم الري في وادي الأردن (مثل مشروع الغور الشرقي الذي بدأ تمويله بملايين الدولارات في أواخر الخمسينات)، بشكل عام شكلت المساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن في تلك الفترة جزءاً كبيراً من إجمالي الدعم الخارجي وساهمت في الحفاظ على استقرار الملك حسين أمام الضغوط الناصرية والشيوعية (خصاونه، 2017، ص20–40)، أما لبنان فقد كانت المساعدات الاقتصادية الأمريكية أقل حجماً مقارنةً بالأردن لكنها مهمة في سياق دعم الرئيس كميل شمعون الموالي للغرب، ففي الفترة ما بين عامي 1953 – 1957 كانت المساعدات محدودة نسبياً وتركز على مشاريع تنموية ودعم فني ضمن برامج المساعدة التقنية، لكن بعد إعلان عقيدة أيزنهاور في يناير 1957 التي خصصت مئتان مليون دولار للمساعدات الاقتصادية والعسكرية لدول الشرق الأوسط التي تطلب الحماية من العدوان الشيوعي زاد الدعم للبنان، وخلال أزمة 1958 عندما طلب شمعون المساعدة أرسلت أمريكا قوات لكنها أكدت أيضاً على تقديم مساعدات اقتصادية لإعادة بناء الاقتصاد المتضرر من الاضطرابات الداخلية والتي أوقفت التجارة والسياحة، شمل الدعم

منحاً ومساعدات فنية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي مع التركيز على تعزيز المؤسسات والاقتصاد الحر في لبنان كحليف استراتيجي.

في المجمل كانت هذه المساعدات المباشرة (غالباً منح غير مشروطة جزئياً أو مشاريع محددة) جزءاً من سياسة أيزنهاور الأوسع: ملء الفراغ الذي خلفته أزمة السويس 1956، ومواجهة الناصرية والنفوذ السوفييتي، ودعم الدعم المضيفة للاجئين والحلفاء المعتدلين، لم تكن المبالغ ضخمة كما في العقود اللاحقة لكنها كانت حاسمة لاستقرار البلدين في فترة توتر إقليمي شديد وساهمت في بناء علاقات طويلة الأمد مع واشنطن (بوزيدي، 2007، ص42-50).

4- مشاريع التنمية المرتبطة بالمخيمات (التعليم – الصحة – البنية التحتية):

كانت إدارة أيزنهاور ترى أزمة اللاجئين الفلسطينيين كعامل رئيسي يهدد الاستقرار في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة، لذا ركزت على دعم الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) لتحويل التركيز من الإغاثة الطارئة إلى مشاريع تنمية بشرية طويلة الأمد داخل المخيمات وخارجها مع الحرص على تجنب أي حل يفسر كتجاوز لحق العودة، ففي البداية كانت هناك محاولات لمشاريع تنمية كبيرة "إعادة الإدماج" مثل مشاريع ري وزراعة وأشغال عامة في مناطق مثل سيناء أو وادي الأردن بالتعاون مع الحكومات المضيفة لإيجاد فرص عمل وتقليل الاعتماد على المساعدات، لكن هذه المشاريع واجهت رفضاً قوياً من اللاجئين أنفسهم والرأي العام العربي الذين اعتبروها محاولة للتوطين الدائم وتجاوزاً لحق العودة ففشلت معظمها بحلول منتصف الخمسينات، نتيجة لذلك تحول التركيز تدريجياً نحو الخدمات الأساسية والتنمية البشرية خاصةً بعد أزمة السويس وعقيدة أيزنهاور حيث أصبح للتعليم أولوية قصوى، ودعمت الإدارة الأمريكية توسع برنامج التعليم المشترك مع اليونسكو: زاد عدد المدارس من حوالي 60 – 70 مدرسة

في بداية الخمسينات إلى نحو 380 – 400 مدرسة بحلول 1958 –1960 مع توفير تعليم أساسي مجاني لمعظم أطفال اللاجئين المسجلين، كان الهدف من ذلك بناء جيل مثقف وقادر على الاندماج الاقتصادي في المجتمعات المضيفة مع التركيز على التدريب المهني والتعليم الفني لتقليل البطالة بين الشباب (حسني، 2011، ص30–60)، أما الصحة فشملت بناء وتوسيع عيادات أولية (حوالي 100 – 120 عيادة بحلول نهاية الفترة)، توفير رعاية أساسية مجانية، تطعيمات، مكافحة الأمراض المعدية، وبرامج تغذية للأطفال والحوامل، كانت هذه الخدمات داخل المخيمات أو قريباً منها لتحسين الظروف الصحية ومنع تفشي الأوبئة التي قد تؤدي إلى اضطرابات، أما بالنسبة للبنية التحتية في المخيمات ركزت على تحسينات تدريجية: استبدال الخيام بمساكن أكثر دواماً (من الطوب أو الخرسانة البسيطة)، توفير مياه نظيفة وبناء شبكات صرف صحي أساسية، رصف طرق داخلية، ومشاريع صغيرة لتحسين البيئة مثل زراعة الأشجار لتثبيت الرمال (مثل مشاريع في غزة والأردن) كما شملت برامج فردية صغيرة للدعم الذاتي مثل قروض صغيرة أو منح لمشاريع منزلية أو حرفية لكنها بقيت محدودة مقارنة بالتعليم والصحة، بشكل عام كانت سياسة أيزنهاور تستند إلى تحقيق دعم مالي مستمر للأونروا (غالباً ربع الميزانية أو أكثر) مع التركيز على التنمية البشرية كوسيلة للاستقرار الإقليمي ومنع النفوذ الشيوعي أو القومي المتطرف بين اللاجئين، وبحلول 1960 – 1961 أصبح التعليم أكثر برنامج في الوكالة من حيث التكلفة والموظفين، وساهم في رفع مستوى التعليم لدى اللاجئين مقارنة بالسنوات الأولى، رغم أن الوكالة ظلت تواجه عجزاً مالياً مزمناً، هذا النهج رسم أساس الدور الطويل للأونروا في تقديم خدمات أساسية بعيداً عن الحلول السياسية الكبرى التي بقيت معلقة (مبيض، 2010، ص139–140–143).

الفصل الثالث: بين الإغاثة الإنسانية والاحتواء السياسي

1- دوافع المساعدات: إنسانية أم سياسية:

في عهد أيزنهاور كانت الولايات المتحدة تلعب دوراً كبيراً في إدارة أزمة اللاجئين الفلسطينيين خاصةً في الأردن ولبنان من خلال المساعدات الاقتصادية التي كانت تمر بشكل أساسي عبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، من الظاهر كانت المساعدات إنسانية بحتة لأن الوضع في المخيمات كان مأساوي أطفال ونساء وكبار دون مصدر رزق ودون أمل والأمريكان كانوا أكبر الدول التي تمول الأونروا فالفلوس فعلاً منعت مجاعات واسعة وانتشار أمراض خطيرة وخففت من اليأس التي كان من الممكن أن يؤدي إلى كوارث إنسانية أكبر، لكن تحت سطح الأرض كانت السياسة هي التي تحرك الأمور بشكل رئيسي في إطار الحرب الباردة، وقد كان أيزنهاور ودالاس (Eisenhower and Dallas) خائفين من الفقر الشديد والإحباط عند اللاجئين أن يؤدي بهم إلى أرض خصبة للشيوعية والنفوذ السوفييتي خاصةً بعدما بدأت الناصرية والأفكار اليسارية تنتشر في المنطقة فالمساعدات كانت جزء من استراتيجية الاحتواء لكي يحافظوا على الاستقرار ويمنعوا انتشار الأفكار الثورية التي تهدد المصالح الغربية والنفط والممرات الاستراتيجية (كنعان، 2005، ص112-114)، ففي الأردن الذي استقبل العدد الأكبر من اللاجئين كانت المساعدات الأمريكية سواء المباشرة للحكومة أو عن طريق الأونروا بدعم النظام الهاشمي الذي كان حليف قوي للغرب تساعد في منع انهياره تحت ضغط اللاجئين أو محاولات انقلاب مدعومة من الخارج، أما في لبنان كان الوضع أكثر تعقيداً بسبب التوازن الطائفي الهش فالمساعدات كانت تساهم في تهدئة التوترات الداخلية وتقليل التأثيرات الخارجية التي كانت من الممكن أن تهز الاستقرار وتفتح الباب للشيوعيين أو الناصريين (Felman,2003,p84-87)، فقد كانت الإغاثة موجودة وحقيقية وانقذت أرواح كثيرة

لكنها في الوقت نفسه كانت أداة سياسية فعالة لتبريد الاحتقان الاجتماعي والحد من انتشار الأفكار التي من الممكن أن تحول اللاجئين لقوة معارضة تهدد الحكومات الموالية لأمريكا في المنطقة، في النهاية كان الدافع السياسي والاستراتيجي هو العامل الأبرز والأكثر حسماً وهو ما جعل التمويل الأمريكي لإسرائيل يستمر بكيمات كبيرة على مدار تلك الفترة الطويلة، رغم كل الضغوط الداخلية في الولايات المتحدة ومهما تغيرت الظروف والمعادلات الإقليمية في الشرق الأوسط (Edward, 2000,p156).

2- أثر المساعدات على استقرار الأردن:

واجه الأردن تحديات كبيرة تحت قيادة النظام الهاشمي في دمج مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين عاشوا في مخيمات فقيرة مع فرص عمل محدودة جداً، هذا الوضع كان يحمل توترات اجتماعية خطيرة وربما ثورات داخلية خاصةً مع انتشار الأفكار القومية العربية والشيوعية في المنطقة خلال فترة الحرب الباردة، حيث رأت الولايات المتحدة في الأردن حليفاً استراتيجياً محتملاً لمواجهة النفوذ السوفييتي والناصري فبدأت تقدم مساعدات اقتصادية كبيرة عبر قنوات متعددة لدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي (Baile, 2008, p125-128)، فقد شكل الجزء الأكبر من هذه المساعدات الدعم المقدم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) حيث كانت الولايات المتحدة أكبر المانحين لها خلال الخمسينات والستينات (تصل مساهمتها أحياناً إلى نحو 70% من ميزانيتها في بعض السنوات)، وقد وفرت الأونروا الغذاء والرعاية الصحية والتعليم وبعض المأوى للاجئين في المخيمات الأردنية (مثل مخيمات عمان والزرقاء) مما خفف الضغط الاقتصادي الهائل على الحكومة الأردنية فبدون هذا الدعم كان الفقر والجوع يمكن أن يؤديا إلى انتفاضات واسعة تهدد استقرار النظام، إلى جانب ذلك قدمت الولايات المتحدة

مساعدات مباشرة للحكومة الأردنية شملت منحاً نقدية لدعم الميزانية ومساعدات غذائية بموجب قانون "السلام الغذائي" وقروضاً لمشاريع التنمية، ساعدت هذه المساعدات في تغطية النفقات الحكومية وتعزيز الجيش والأجهزة الأمنية التي كانت حاسمة للحفاظ على السيطرة الداخلية، ففي أبريل سنة 1957 على سبيل المثال بعد محاولات انقلاب واضطرابات داخلية مدعومة جزئياً من عناصر ناصرية وشيوعية، قدمت الولايات المتحدة منحة عاجلة بقيمة عشرة ملايين دولار مما ساعد الملك حسين على تجاوز الأزمة والحفاظ على عرشه وفي يوليو من العام نفسه أضيفت مساعدات إضافية (عسكرية واقتصادية) بقيمة مماثلة (Schiff, 1995, p88-92).

في عام 1958 وبعد أزمة السويس ودخول قوات بريطانية مؤقتاً إلى الأردن أعلنت الولايات المتحدة أن استقلال الأردن ووحدته مصلحة حيوية لها مما فتح الباب لتدفق مساعدات إضافية، فقد وصل إجمالي الدعم الاقتصادي الأمريكي المباشر للأردن خلال الفترة (1952 – 1972) إلى مئات الملايين منها حوالي 423,8 مليون دولار كمنح لدعم الميزانية و113,2 مليون للمشاريع التنموية ساهمت هذه المساعدات في منع انهيار اقتصادي كامل وخلقت فرص عمل محدودة للاجئين والمواطنين على حد سواء (Anne, 2000, p12-15)، كان التأثير السياسي واضحاً: ساعدت المساعدات النظام الهاشمي على البقاء مستقراً رغم الضغوط الخارجية من مصر وسوريا اللتين حاولتا تصدير الثورة والقومية العربية، وبالتالي شكل الأردن حاجزاً استراتيجياً للغرب في مواجهة الشيوعية وفقاً لعقيدة أيزنهاور التي ركزت على احتواء التهديدات الشيوعية في الشرق الأوسط، وبدون هذا الدعم كان من الممكن أن يسقط الأردن في يد قوى تهدد المصالح الغربية والنفط في المنطقة، وعلى المدى الطويل ساهمت المساعدات في دمج جزئي للاجئين في المجتمع الأردني من خلال التعليم والرعاية الصحية مما قلل من الاحتقان الاجتماعي ومنع تحولهم

إلى قوة معارضة منظمة داخلياً، وعلى الرغم من استمرار مشكلة اللاجئين إلا أن الاستقرار النسبي الذي حققه النظام في الخمسينات والستينات كان مدعوماً بشكل كبير بهذه المساعدات الأمريكية التي مكنت الأردن من تجاوز أزمات متعددة وبقاء حليف موثوق للغرب حتى اليوم (Dahh, 1989,p84-86).

3- أثر المساعدات على الوضع اللبناني:

كانت المساعدات الاقتصادية الأمريكية تلعب دوراً مهماً في إدارة أزمة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الذي استقبل نحو 100 – 110 آلاف لاجئ بعد النكبة عام 1948 هذا التدفق الكبير خلق تحديات هائلة للبلد الذي كان يعتمد على توازن طائفي هش واقتصاد ضعيف أصلاً إذ عاش اللاجئون في مخيمات فقيرة مثل عين الحلوة وصبرا وشاتيلا دون فرص عمل كافية أو اندماج حقيقي في المجتمع اللبناني (Are, 2011, p22-25)، وقد ساهم انتشار الأفكار القومية العربية والناصرية في جذب بعض اللاجئين وبعض اللبنانيين المعارضين للحكومات الموالية للغرب فتحول الفقر واليأس في المخيمات إلى مصدر محتمل لاضطرابات اجتماعية تهدد الاستقرار العام، وقد كانت الولايات المتحدة أكبر المانحين لوكالة الأونروا حيث قدمت مساعدات غذائية وصحية وتعليمية وإيواء مؤقت للاجئين في لبنان، هذه المساعدات خففت الضغط الاقتصادي على الحكومة اللبنانية التي لم تكن قادرة على تمويل احتياجات اللاجئين بمفردها، وخلال الخمسينات شكلت المساهمة الأمريكية نسبة كبيرة من ميزانية الأونروا وساهمت في منع انتشار الأمراض والمجاعات داخل المخيمات وقللت من الاحتقان الاجتماعي الذي كان يمكن أن يتحول إلى ثورات أو اشتباكات طائفية (Behson, 1997, p134-136)، إضافة إلى ذلك قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وعسكرية مباشرة للحكومة اللبنانية في إطار عقيدة أيزنهاور

التي تعهدت بدعم الدول المهددة بالشيوعية أو التطرف ، وكان لبنان أول دولة عربية تقبل هذه العقيدة مقابل وعود بمساعدات مالية كبيرة لدعم الاقتصاد والجيش والمشاريع التنموية ساعد ذلك حكومة الرئيس كميل شمعون في الحفاظ على التوازن الداخلي ومواجهة المعارضة التي اتهمتها بالتبعية.

في عام 1958 عندما اندلعت الأزمة الداخلية في لبنان مع اشتباكات بين الموالين والمعارضين لشمعون وتدخلات خارجية مشتبه بها من سوريا ومصر كانت المساعدات الأمريكية عاملاً حاسماً في تعزيز موقف الحكومة فاستجاب أيزنهاور لطلب شمعون بإرسال قوات أمريكية في عملية بلو بات (تموز – يوليو 1958) التي هبطت في بيروت وساهمت في تهدئة الوضع ومنع سقوط الحكومة وقبل التدخل العسكري كانت المساعدات الاقتصادية قد عززت قدرات الدولة وقللت من احتمال تحول اللاجئين إلى عامل فوضى، بشكل عام ساهمت المساعدات الأمريكية في تلطيف التوترات الاجتماعية الناجمة عن أزمة اللاجئين من خلال توفير الاحتياجات الأساسية عبر الأونروا ودعم الاقتصاد الوطني الذي سمح بخلق فرص عمل محدودة خارج المخيمات، مما قلل من احتمال تحول اللاجئين إلى قوة سياسية تهدد الاستقرار الطائفي ورغم استمرار المشكلات ساعد الدعم الأمريكي خلال تلك الفترة لبنان على تجاوز أزمات داخلية وخارجية والحفاظ على استقراره النسبي في منطقة مضطربة في سياق الحرب الباردة والصراع العربي – الإسرائيلي (Hahn, 2005, p62–65).

4– دور المساعدات في منع التوترات أو إعادة توجيهها:

كانت المساعدات الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في إدارة أزمة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان خلال فترة الحرب الباردة كما ذكرنا سابقاً وذلك من خلال الحد من التوترات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن الفقر واليأس بين اللاجئين أو إعادة توجيه هذه التوترات نحو اتجاهات أقل تهديداً للمصالح الغربية، فقد كانت الولايات المتحدة تخشى أن تتحول الظروف القاسية في المخيمات إلى قاعدة خصبة لانتشار الشيوعية أو الناصرية اللذين كانا ينتشران بسرعة في المنطقة آنذاك، لذلك مرت المساعدات الأمريكية بشكل كبير عبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين حيث وفرت جميع الخدمات مما خفف من الاحتقان اليومي ومنع من تحول الفقر إلى ثورات داخلية تهدد استقرار الدول المضيفة، ففي الأردن لعب الدعم الأمريكي دوراً حاسماً بدون هذا الدعم كان الضغط الاقتصادي قد يؤدي إلى انهيار النظام الهاشمي وانتشار الفوضى مما يتيح لقوى خارجية مثل السوفييت أو الناصريين استغلال الوضع وكان ذلك واضحاً بشكل خاص عام 1957 عندما واجهت البلاد محاولات انقلاب فتدخلت الولايات المتحدة بمنح مالية عاجلة بلغت عشرة ملايين دولار لدعم الحكومة الموالية وإعادة توجيه التوترات الداخلية نحو تعزيز الاستقرار ومنع انتشار الأفكار التي كانت تجذب اللاجئين المحبطين، أما في لبنان فقد ساهمت المساعدات في الحفاظ على التوازن الطائفي مما أثار توترات مع طوائف أخرى، فالدعم الأمريكي للأونروا خفف الضغط الاقتصادي على الحكومة اللبنانية ومنع تحول المخيمات إلى بؤر للثورات المدعومة من الخارج، وفي أزمة 1958 التي شهدت اشتباكات داخلية بين المعارضين والموالين للرئيس شمعون ساهمت المساعدات في تعزيز قدرات الدولة قبل الأزمة ومهدت الطريق لتهدئة الوضع عبر حل سياسي بدلاً من سقوط الحكومة، فقد كانت عقيدة أيزنهاور تهدف إلى منع انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط من خلال دعم الدول التي تواجه تهديدات داخلية أو خارجية، كانت هذه المساعدات تعيد توجيه التوترات

الاجتماعية الناتجة عن الفقر نحو برامج تنموية وتعليمية عبر الأونروا مما خلق فرصاً محدودة للاندماج الاقتصادي وقلل من جاذبية الأفكار الثورية بين الشباب اللاجئين، ورغم أن المشكلة الأساسية للاجئين لم تحل جذرياً إلا أن الدعم الأمريكي خلال تلك الفترة نجح نسبياً في احتواء التوترات وإعادة توجيهها نحو استقرار مؤقت للحكومات في الأردن ولبنان ومنع سقوطها في يد قوى سياسية مما ساعد في حماية المصالح الأمريكية مثل النفط والممرات الاستراتيجية في المنطقة (132)–Metz, 1989, p78.

5– حدود نجاح السياسة الأمريكية في تحقيق أهدافها:

تعود جذور نجاح السياسة الأمريكية إلى مجموعة من العوامل المتداخلة التي ارتبطت بسياق الحرب الباردة أولاً: امتلكت الولايات المتحدة القدرة على ربط الإغاثة الإنسانية بأهدافها الاستراتيجية وهو ما ضمن استمرار تدفق التمويل بكميات كبيرة، فقد رأت واشنطن في اللاجئين الفلسطينيين بيئة قد تستغل لانتشار الشيوعية لذلك دعمت الأونروا التي كانت أكبر ممول لها بمئات الملايين من الدولارات، وأسهم هذا الدعم في منع تحول الفقر إلى حركات سياسية وإعادة توجيه التوترات نحو قدر من الاستقرار النسبي (Felman,2003,p45)، ثانياً: شكل التحالف مع الحكومات المعتدلة في الأردن ولبنان ركناً أساسياً في نجاح السياسة الأمريكية فالنظام الهاشمي في الأردن والحكومات المسيحية الموالية للغرب في لبنان كانوا يشكلون حاجزاً أمام النفوذ الناصري والسوفييتي، وقد ساعدت المساعدات المباشرة ضمن عقيدة أيزنهاور هذه الحكومات على تثبيت سلطتها وتجاوز أزماتها الداخلية، مثل محاولات الانقلاب في الأردن بين عامي 1956 – 1957، والاضطرابات اللبنانية عام 1958 مما حال دون سقوط هذه الدول في يد قوى معادية للولايات المتحدة (الشامي، 1982، ص144–146)، ثالثاً: لعب التنسيق الدولي عبر الأمم المتحدة دوراً محورياً إذ وفرت الأونروا واجهة تبدو محايدة مما جعل الدعم الأمريكي يقدم

في إطار إنساني لا سياسي، هذا الإطار خفف من حدة المعارضة العربية والدولية وسمح لواشنطن بالاستمرار في التمويل دون الدخول في مواجهات مباشرة مع دول مثل مصر وسوريا التي كانت تسعى لتصدير الثورة، رابعاً: ركزت الولايات المتحدة على التنمية طويلة الأمد خصوصاً في مجالات التعليم والصحة داخل المخيمات التي تديرها الأونروا، وقد أسهم ذلك في نشوء جيل من اللاجئين أقل عرضة للتطرف إذ ساعد التعليم على تحقيق درجة من الاندماج في المجتمعات المضيفة وقلل من مشاعر اليأس التي كان من الممكن أن تغذي الأفكار الشيوعية أو القومية ، خامساً: كان التدخل السريع في الأزمات عاملاً حاسماً ففي الأردن قدمت واشنطن منحاً عاجلة بعد محاولة الانقلاب، وفي لبنان أرسلت قوات ضمن عملية بلو بات بناءً على طلب الرئيس كميل شمعون وقد ربط هذا النهج بين المساعدات الاقتصادية والدعم العسكري مما عزز الثقة في السياسة الأمريكية ومنع انتشار الفوضى في المنطقة، سادساً: استفادت الولايات المتحدة من التحولات الجيوسياسية مثل أزمة السويس عام 1956 التي أضعفت بريطانيا وفتحت المجال أمام واشنطن لتولي دور أكبر في الشرق الأوسط، وجاءت المساعدات الأمريكية في لحظة كانت فيها الدول العربية تبحث عن بديل غربي جديد بعد تراجع القوى الاستعمارية التقليدية مما زاد من فعاليتها، وأخيراً أظهرت السياسة الأمريكية مع المتغيرات سواء عبر زيادة التمويل للأونروا مع تزايد أعداد اللاجئين أو توسيع البرامج التنموية في الأردن ولبنان وقد سمح هذا النهج باستمرار النجاح رغم التحديات الداخلية، ومع ذلك تغلبت الاعتبارات الجيوسياسية وحققت السياسة الأمريكية أهدافها في احتواء التهديدات والحفاظ عل نفوذها في منطقة ذات أهمية نفطية كبرى (الأسطل، 2004، ص15-16).

قائمة المصادر والمراجع العربية:

1- بابيه، إيلان، 2010- التطهير العرقي في فلسطين. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. ط1.

2- بوزيدي، سارة، 2017- مشروع أيزنهاور 1957 في منطقة الشرق الأوسط. جامعة بسكرة. بسكرة. الجزائر.

3- حسني، علي، 2011- السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948. جامعة القدس. فلسطين.

4- حليمة، صابر، 2011- قرار التقسيم (181) وبداية النكبة. مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز اللاجئين الفلسطينيين. بيروت. غزة. ط1.

5- رمضان، صابر يوسف، 2022- قانون القومية الإسرائيلي وحق العودة للاجئين الفلسطينيين. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. ط1.

6- الأسطل، محمد، 2004- السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين ووكالة الأونروا. مجلة جامعة الأزهر. سلسلة العلوم الإنسانية.

7- الشامي، رشاد محمود، 1982- تطور السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1947-1973. دار الثقافة للطباعة والنشر. القاهرة. مصر. ط1.

8- شمعون، كميل، 1977- أزمة لبنان. دار الفكر الحر. بيروت. ط1.

9- الشيخ، رأفت غنيمي، 2007- أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية. القاهرة. ط1.

10- صالح، محسن محمد، 2013- مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات الأكاديمية. بيروت. غزة. ط1.

11- صالح، محسن محمد، 2020- حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية رؤية إسلامية. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت.

12- الغوي، سليمان، 2019- سليمان النابلسي ودوره في الحياة السياسية الأردنية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت. ط1.

13- كنعان، سداد، 2005- سياسة الولايات المتحدة تجاه اللاجئين الفلسطينيين: دراسة في ضوء المواقف الأمريكية من حق العودة والتعويض. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان. ط1.

14- مصطفى، أحمد عبد الرحيم، 1978- الولايات المتحدة والمشرق العربي. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. ط1.

15- مكي، حفيظة، 2015- الحركات الطائفية في العالم العربي: دراسة حالة لبنان. جامعة 8 ماي 1945. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قالمة. الجزائر.

16- اليوسف، يوسف خليفة، 2015- الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان. ط1.

قائمة المصادر والمراجع الأجنبية:

1- Anne- m, Alexander 2000 – The History of united states economic Aidt o Jordan middleeast research information project usaid.

2- Are- Khudsen, 2011 – Palestinians in Lebanon chasing shad.ws. Routeldge. London. New York.

3- Bailey- C, 2008 – the united states and Jordan middle east diplomacy during the cold war routledge. London. New York.

4- Benson- M, 1997 –Eisen hower and the middle east Religious politics and for eign policy. University of North Carolina press. Chapel H. USA.

5- Dahn- U, 1989 – King Hussein and the challenge of arab radicalism Jordan 1955-1957. Oxford university press. New York oxford.

6- Edward- J, T 2000 – The united nations relief and works Agency for Palestine refugees in the near east (UNRWA); A stady in police.

7- Felman- J, 2003 – The united states and the Palestinian refuge problem Mc farland company inc. Jefferson North Carolina. USA.

8- Hahn- P, L 2005 – Cris is and crossfire the united states and the middle east since 1945 potomac book. Washington. DC. USA.(1).

9- Metz- H, C, 1989 – Jordan Acountry study Area hand book series. Library of congress. Pederal research.division. Washington. D.C.

10- Schiff- B, 1995 – Refugees unto the third Generation UNRWA and the Palestinian. Syracuse university. New York. USA.(1).